التهديد النووي والردع الدفاعي: دراسة تحليلية لأثر البرنامج النووي الكوري الشمالي على سياسات التسلح اليابانية

Nuclear Threat and Defensive Deterrence: An Analytical Study of the Impact of North Korea's Nuclear Program on Japanese Armament Policies

إعداد الطالب: أحمد النجار

المشرف المشارك: **المشرف العلمي:**

د. ماهر اللوا **أ. د عفيف حيدر**

الملخص:

لقد أضحت كوريا الشمالية من الدول النووية ومازالت مستمرة بتطوير سلاحها النووي للدفاع عن نظامها السياسي والاقتصادي في بيئة إقليمية معقدة تتقاطع فيها المصالح الإقليمية والدولية. يستعرض البحث تطوّر البرنامج النووي الكوري الشمالي ودوافعه، ثم يركّز على

تأثير هذا التهديد على الأمن القومي الياباني .كما يُحلل التحوّلات في العقيدة الدفاعية اليابانية، والتحرّكات نحو امتلاك قدرات ردع أكثر فاعلية، مع الحفاظ على الالتزامات الدستورية والدولية. يتوصل البحث أن البرنامج النووي الكوري الشمالي كان دافعاً رئيسياً لتحول جذري في التفكير الأمني الياباني، من الدفاع السلبي إلى الردع الديناميكي والاستباقي. وقد دخلت مرحلة إعادة تقييم تدريجية لعقيدتها الدفاعية بما يشمل تعزيز قدراتها الصاروخية وفتح نقاشات داخلية حول تطوير خيارات ردع أكثر تقدماً، مما دفع اليابان نحو تبني سياسات ذات نطاقات متعدّدة؛ كتعزيز تحالفاتها الأمنية لمواجهة التهديدات التي يمثلها البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

Abstract: North Korea has become a nuclear country and it still developing its nuclear weapons to defend its political and economical system in a complicated regional environment in which regional and international benefits meet . It begins with a theoretical framework on nuclear deterrence, explores the development and motivations of North Korea's nuclear ambitions, and then focuses on the implications of this threat for Japan's national security. The study examines shifts in Japan's defense doctrine and its moves toward acquiring more effective deterrent capabilities, while maintaining constitutional and international commitments. The research concludes that North Korea's nuclear program has been a key driver behind a fundamental shift in Japan's security thinking—from passive defense to dynamic and preemptive

deterrence. This includes enhancing missile defense systems and engaging in domestic debates about adopting more advanced deterrence capabilities, that lead to make Japan adopt multiple domains policies like strengthening its security alliances to confront the threats posed by the North Korean nuclear program.

الكلمات المفتاحية: التهديد النووي، الردع الدفاعي، كوريا الشمالية، البرنامج النووي، سياسات التسلح، اليابان.

المقدمة:

تعد كوريا الشمالية من الدول الآسيوية التي تسعى إلى تطوير قدراتها العسكرية النووية للحفاظ على أمنها القومي والدفاع عن نفسها وحماية مصالحها من التهديدات الخارجية، إلّا أنّ استمرارها بتطوير سلاحها النووي شكل هاجساً أمنياً كبيراً لدى القوى الدولية وعلى رأسها اليابان التي تعد خصماً لكوريا الشمالية وذلك نظراً لاختلاف المصالح والأيديولوجيا. وتتعرض اليابان باستمرار للتهديد والابتزاز من قبل كوريا الشمالية عبر لغة التصعيد وزيادة عدد التجارب النووية والصاروخية، فضلاً عن قيامها بالعديد من الخروقات التي تسهم بشكل أو آخر إلى زيادة التوتر الأمني في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ مما ينعكس سلباً على الأمن القومي لليابان.

يسعى هذا البحث إلى استكشاف العلاقة بين تطور البرنامج النووي الكوري الشمالي والتحول التدريجي في السياسة الدفاعية اليابانية، كما يسلّط الضوء على الإطار النظري لمفهوم الردع، وتحليل السياقات السياسية والأمنية التي دفعت اليابان إلى تعزيز قدراتها الدفاعية، في ظل التهديد النووي الكوري.

أولًا: أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية للبحث من تناوله لموضوع معاصر يرتبط بالأمن الإقليمي والدولي، من خلال دراسة العلاقة بين التهديد النووي الكوري الشمالي والتحوّلات في سياسات التسلّح اليابانية، مما يساهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول الردع والتسلّح والسياسات في شرق آسيا.

الأهمية العملية:

توفّر نتائج هذا البحث إطاراً تحليلياً لصنّاع القرار في فهم طبيعة التهديدات في شمال شرق آسيا، كما تقدّم توصيات عملية للدول المجاورة لليابان، ولمراكز الدراسات الأمنية، حول سيناريوهات الردع والتسلح في بيئة إقليمية غير مستقرة.

ثانيًا: أهداف البحث: يسعى الباحث الى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أثر البرنامج النووي الكوري الشمالي على الاستراتيجية الدفاعية اليابانية.
2. تفسير التغيرات والتطوّرات في العقيدة العسكرية اليابانية في ضوء التهديدات النووية.
3. دراسة أوجه الردع الياباني، التقليدي وغير التقليدي، في مواجهة خطر كوريا الشمالية.
4. استكشاف التفاعلات الإقليمية والدولية التي تحيط بالسياسات الدفاعية في شرق آسيا.

ثالثًا: مشكلة البحث:

تتمثّل مشكلة البحث في السؤال الجوهري التالي:

كيف أثّر التهديد النووي الكوري الشمالي على سياسات التسلح والدفاع الياباني؟

ويتفرّع عنها عدد من الإشكالات المتعلّقة بتغيّر العقيدة الدفاعية، وتحوّل ميزان الردع في شرق آسيا، وتفاعل اليابان مع هذا التهديد ضمن التزاماتها الدستورية وما هي المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة فيها.

رابعًا: أسئلة البحث:

1. ما طبيعة البرنامج النووي لكوريا الشمالية؟
2. ما هو مدى التهديد الذي يشكّله البرنامج النووي الكوري على الأمن الياباني؟
3. كيف استجابت اليابان لهذا التهديد على مستوى السياسات الدفاعية؟
4. إلى أي مدى يمكن اعتبار التغيرات في العقيدة العسكرية اليابانية تحولاً استراتيجياً؟

خامسًا: فرضية البحث:

يفترض البحث أنّ التهديد النووي الكوري الشمالي أدى إلى تحوّلات جوهرية في سياسة التسلّح اليابانية، تمثّلت في الانتقال من الدفاع التقليدي إلى بناء قدرات ردع نشط متعددة المستويات، دون المساس الرسمي بالالتزامات الدستورية ودون اللجوء للخيار العسكري أو تصعيد الموقف بشكل يهدد أمن واستقرار المنطقة.

سادساً: منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الظاهرة النووية الكورية ومقارنتها بتطوّرات السياسة الدفاعية اليابانية وفهم سلوك الدول تجاه التهديدات الوجودية وربط ذلك بإطار نظرية الردع النووي، مع توظيف المنهج التاريخي لتتبع التسلسل الزمني وتطور الأحداث بين الدولتين.

سابعًا: إطار البحث:

1- **الإطار الزماني:** يغطي البحث الفترة من2006 ؛ أول تجربة نووية كورية شمالية، حتى عام 2024.

2- **الإطار المكاني** :يركّز على اليابان وشبه الجزيرة الكورية، ضمن السياق الإقليمي لشرق آسيا.

3- **الإطار الموضوعي:** يقتصر على دراسة العلاقة بين البرنامج النووي الكوري وسياسة التسلّح الياباني.

ثامنًا: متغيرات البحث:

1- المتغير المستقل: البرنامج النووي الكوري الشمالي.

2- المتغير التابع :سياسات التسلح اليابانية (العقيدة العسكرية، الإنفاق الدفاعي، القدرات الصاروخية)

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي:

ينطلق هذا المبحث من ضرورة تأصيل المفاهيم النظرية المرتبطة بالردع النووي وتحليل سلوك الدول في البيئة الأمنية المعقّدة في ظلّ التهديد النووي المتنامي من كوريا الشمالية، وأسس الردع الدفاعي محوراً لتحليل التحوّلات التي طرأت على السياسات اليابانية، سنستعرض في هذا المبحث أبرز الأطر النظرية والمفاهيمية التي تساعد على تفسير ظاهرة التسلّح، وخصوصاً في السياق الياباني- الكوري الشمالي.

أولاً: نظرية الردع: المفهوم والابعاد:

تعد نظرية الردع إحدى أبرز النظريات في العلاقات الدولية، وتحديداً في مجال الدراسات الاستراتيجية، حيث تقوم على فرضية منع العدو من الإقدام على فعل عدائي من خلال التهديد برد فعل مؤلم. فالردع لا يصل إلى مستوى استخدام القوة وانما يركز على أساس حشد عناصر القوة والتلويح أو التهديد بها، وقد أخذ الردع أهميته في إطار وجود السلاح النووي وهو ما يعرف بالردع النووي أو توازن الرعب النووي.[1]

1- الأسس الفكرية لنظرية الردع:

تعتمد النظرية على عدد من الركائز الأساسية، أبرزها:

المصداقية في استخدام القوة، والإعلان المسبق للنية بالرد، والقدرة على إيقاع الضرر. وتفرّق النظرية بين "الردع بالمعاقبة" و "الردع بالحرمان"، حيث يعني الأول تهديد العدو بتكبّده خسائر جسيمة، بينما الثاني يعني منعه من تحقيق مكاسب من خلال سلوكه العدواني.[2]

2- أشكال الردع: هناك ثلاثة أشكال رئيسية للردع:

- الردع النووي: الذي يعتمد على التهديد باستخدام السلاح النووي.
- الردع التقليدي: باستخدام القوات العسكرية التقليدية.
- الردع الشامل: الذي يجمع بين القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية.

ويلاحظ أنّ الردع النووي يظل الأبرز بسبب قوته التدميرية الرمزية والنفسية.[3]

3- شروط فعالية الردع:

لكي يكون الردع فعالاً، ينبغي أن يتوفر شرطاً المصداقية والقدرة على الرد، فإذا شك الخصم في التهديد أو افتقد الطرف المهدد إلى الوسائل الكافية للرد، فإن الردع يفشل.

1- ساندي ادوارد، سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه البرنامج النووي لكوريا الشمالية من (1993-2016)، المركز الديمقراطي العربي 17 اب 2016، ص8.

2- جاسم محمد ناصر، نظرية الردع في الفكر الاستراتيجي الحديث، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 21، 2006، ص89.

3- أنور سليمان، استراتيجيات الردع في الامن القومي، منشورات جامعة نايف، 2013، ص122.

ويؤكّد عدد من المفكرين الاستراتيجيين أنّ الردع لا يقوم فقط على الوسائل العسكرية، بل أيضاً على البعدين الإعلامي والنفسي.[1]

ثانياً: الردع النووي: المفهوم والأهمية:

يُعد الردع النووي أحد أبرز تطبيقات نظرية الردع في العلاقات الدولية، ويقصد به منع العدو من شن هجوم نووي أو تقليدي عبر التهديد باستخدام السلاح النووي، بما يلحق به دماراً شاملاً. وقد برز هذا المفهوم بقوة خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حيث قام ميزان الرعب النووي على مبدأ "التدمير المتبادل المؤكد".

1- خصائص الردع النووي: يتّصف الردع النووي بعدة خصائص تميزه عن الردع التقليدي، منها:

- الطابع الكارثي للسلاح النووي، والذي يجعله أداة ردع أكثر فعالية من الأسلحة التقليدية.
- الثابت الاستراتيجي بين القوى النووية الكبرى، حيث يؤدي امتلاك كل طرف لقدرات تدميرية هائلة الى استقرار مؤقت قائم على الخوف المتبادل.
- الاستخدام الرمزي للسلاح النووي، حيث تُمارَس قوة الردع دون اللجوء إلى الاستخدام الفعلي.

2- مستويات الردع النووي: يتحقّق الردع النووي على ثلاث مستويات رئيسية:

- الردع الاستراتيجي: بين القوى النووية الكبرى كوسيلة لمنع الحرب الشاملة.
- الردع الإقليمي: بين دول تملك قدرات نووية محدودة كالهند وباكستان.
- الردع ضد الفاعلين من غير الدول: مثل محاولات ردع الجماعات المسلحة من الحصول على أو استخدام السلاح النووي.[2]

3- شروط نجاح الردع النووي: لنجاح الردع النووي، يجب أن يتوفر شرطان أساسيان:

- امتلاك القدرة النووية المؤكدة، أي وجود ترسانة فعالة ومجربة.
- المصداقية السياسية في استخدام السلاح النووي عند الضرورة.

كما أنّ الردع لا يقتصر على الأسلحة وحدها، بل يشمل بنية القيادة والسيطرة، والقدرة على اتخاذ قرار الرد دون تردد.[3]

1- الأسلحة النووية الاستراتيجية:

وهي ذات رؤوس نووية متعددة وذات مدى بعيد عابر للقارات يتوقف على الردع، فقد

1- إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، دار المستقبل العربي، 2000، ص211.

2- -وليد خالد، السلاح النووي في السياسة الدولية، دار الفكر العربي، 2016، ص199.

3- -إسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص219.

أدّت هذه الأسلحة إلى تأكيد الردع على حساب الدفاع نظراً لأنها قد تلحق ضرراً بالغاً بالعدو ولكنّها لا تستطيع منع عدو محتمل من إيقاع تكاليف
باهظة في الرد؛ أي أنّها تنطوي على قدرة هجومية بالغة ولكن قدرتها الدفاعية ضئيلة.[1]

ثالثاً: الردع الدفاعي الياباني: الخلفية والمفهوم:

تبنّت اليابان مفهوم الردع الدفاعي كجزء من استراتيجيتها الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية، معتمدةً على المادة التاسعة من الدستور الياباني التي تحظر استخدام القوة العسكرية كوسيلة لحل النزاعات الدولية. غير أن التغيرات الجيوسياسية، لا سيما تصاعد التهديدات في منطقة شرق آسيا، دفعت اليابان الي تطوير سياسة ردع دفاعي نشط، يُركّز على القدرات الدفاعية دون امتلاك أسلحة هجومية كالصواريخ الباليستية بعيدة المدى.

1- عناصر الردع الدفاعي الياباني: يتكون الردع الدفاعي الياباني من ثلاثة عناصر أساسية:

- تحالف أمني مع الولايات المتحدة، يوفّر "مظلة نووية" لردع أي هجوم خارجي.
- قوة دفاع ذاتي متطورة تركز على الدفاع الجوي والبحري والصاروخي.

- استثمارات كبيرة في أنظمة الإنذار المبكر والتكنولوجيا السيبرانية.

ويعتمد الردع الياباني على إبراز قدرة الدولة على تحمّل الهجوم الأول ثم الردّ بفعالية عبر الوسائل الدفاعية التقليدية. [2]

2- التحوّل في الاستراتيجية الدفاعية: يقوم الدفاع الوطني الياباني على دعامتين هما:

- قوات الدفاع الذاتي.
- نظام الأمن الجماعي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد نهاية الحرب الباردة اجتمعت عوامل ومتغيرات كثيرة على المستوى الدولي والإقليمي كانت وراء قيام اليابان بمراجعة سياساتها الأمنية واتخاذ مواقف أكثر إيجابية في مجال الدفاع أهمها:[3]

- انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي.
- تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية.
- تزايد الشكوك حول البرنامج النووي والصاروخي لكوريا الشمالية.
- تصاعد الجدل الداخلي حول مستقبل القواعد العسكرية الأمريكية.

1- ساندي ادوارد، سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه البرنامج النووي لكوريا الشمالية من (1993-2016)، المركز الديمقراطي العربي 17 اب 2016.، ص 11.

2- Christopher W. Hughes, Japan's Remilitarisation, Routiedge, 2009, p.76.

3- نسيمة طويل، المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا، دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017 – صـ181

1- التحديات التي تواجه الردع الدفاعي الياباني: رغم تطوّره: يواجه الردع الياباني عدداً من التحديات أبرزها:

- قيود دستورية داخلية تحدّ من امتلاك قدرات هجومية.

- الاعتماد على الحماية الأمريكية، مما قد يضعف الاستقلال الاستراتيجي.
- تسارع التسلّح الصيني والنووي الكوري الشمالي، ما يخلّ بتوازن الردع التقليدي.

2- أولويات السياسة الأمنية اليابانية في منطقة شمال شرق آسيا:

- استمرارية دعم العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتفاقية الأمن المتبادلة عام 1951، الاتفاقية الأمنية الموقعة في عام 1996.
- السعي لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة بأمل نزع القدرات النووية لكوريا الشمالية.

رابعاً: المظلّة النووية الأمريكية: المفهوم والنشأة:

تُعد المظلّة النووية الأمريكية إحدى ركائز استراتيجية الردع في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث تلتزم الولايات المتحدة بحماية حلفائها من الهجمات النووية عبر تهديد الخصم باستخدام السلاح النووي دفاعاً عن هؤلاء الحلفاء. وقد نشأ هذا المفهوم خلال الحرب الباردة، وتكرّس رسمياً في إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ثم تمّ توسيعه ليشمل دولاً حليفة في آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية. [1]

1- الأبعاد الاستراتيجية للمظلّة النووية:

تُوظّف المظلّة النووية الأمريكية في إطار استراتيجية الردع الممتد (Deterrence Extended)، أي ردع التهديدات ضد الحلفاء كما لو كانت تهديداً مباشراً ضد الولايات المتحدة نفسها. وتمنح هذه الاستراتيجية الحلفاء شعوراً بالأمان يمنعهم من السعي لتطوير برامج نووية خاصة بهم، وبالتالي تسهم في الحد من الانتشار النووي.[2]

تلعب المظلّة النووية دوراً محوريّاً في شرق آسيا، لاسيّما في حماية اليابان وكوريا الجنوبية من التهديدات النووية الكورية الشمالية. وقد كرّرت واشنطن التزامها باستخدام "كامل قدراتها

العسكرية، بما في ذلك النووية"، لضمان أمن حلفائها. ونتيجة لذلك، امتنعت اليابان عن امتلاك سلاح نووي، رغم قدرتها التّقنية على تصنيعه، معتمدةً على المظلّة الأمريكية كركيزة لردع الخصوم.[3]

1- نسيمة طويل، مصدر سابق ، صـ 182 .

2- أشرف محمد كمال، مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (198)، 2014، ص112.

3- محمد عبد السلام، العلاقات اليابانية-الامريكية: التحول الاستراتيجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، 2019، ص72.

2- المظلّة النووية في شرق آسيا: تحديات واستمرارية المظلة النووية: رغم أهميتها، تواجه المظلة النووية الأمريكية عدة تحديات، منها:

- تزايد الشكوك لدى بعض الحلفاء بشأن مدى التزام واشنطن الفعلي بالدفاع النووي عنهم، خصوصاً مع التوترات الداخلية الأمريكية أو تغير الإدارات.
- تطوّر الدفاعات الجوية والصاروخية في الدول النووية المنافسة مثل روسيا والصين، مما قد يحدّ من فعالية الردع النووي.
- النزعة الاستقلالية لدى بعض الحلفاء، مثل الأصوات في كوريا الجنوبية الداعية لتطوير سلاح نووي محلي.[1]

3- مستقبل المظلّة النووية:

يتوقّع أن تستمر المظلّة النووية الأمريكية كعنصر رئيسي في النظام الأمني العالمي، لكن مع تطورات تكنولوجية جديدة؛ مثل الأسلحة الفرط صوتية والذكاء الاصطناعي، قد تحتاج هذه الاستراتيجية إلى إعادة صياغة لضمان فعاليتها. كما يُرجح أن تتوسّع لتشمل ضمانات غير نووية؛ مثل الدفاعات السّيبرانية والقدرات الفضائية.

المبحث الثاني: البرنامج النووي لكوريا الشمالية – الخلفية والدوافع:

يعتبر البرنامج النووي الكوري الشمالي من أبرز التحدّيات الأمنية التي تؤثّر على الاستقرار في منطقة شرق آسيا، وهو في قلب التحولات الاستراتيجية في السياسات الدفاعية لدور الجوار، وعلى رأسها اليابان. نشأ البرنامج النووي في سياق سياسي ودولي معقّد ورافقه سلوك دبلوماسي وعسكري تصعيدي، ممّا دفع العديد من الدول بما فيها اليابان إلى إعادة النظر في مفاهيم الأمن القومي وأساليب الردع التقليدي.

أولاً– النشأة والتطوّر التاريخي للبرنامج النووي الكوري الشمالي:

1– النشأة: الجذور الأولى للبرنامج النووي

2– بدأت كوريا الشمالية خطواتها الأولى نحو البرنامج النووي في الخمسينات بدعم من الاتحاد السوفييتي، حيث ساعدتها موسكو في بناء مفاعل نووي بحثي في يونغيبون عام 1965، وتدريب كوادر علمية في المجال النووي. لم يكن الهدف المعلن عسكرياً حينها. بل كان لأغراض سلمية وبحثية.[2]

1- Toby Dalton & Ain Han, Electing to Go Nuclear: South Korea's Nuclear Hedging, Carnegie Endowment for International Peace, 2021, p.6.

2- Oberdorfer, Don and Carlin, Robert. The Two Koreas: A Contemporary History, Basic Books, 2014. P. 256

3– التحوّل إلى الطموح العسكري:

وفي عام 1974، عملت كوريا الشمالية على تطوير المفاعل النووي وبدأت التركيز على استكمال استخدامات الطاقة الذرية للأغراض العسكرية بدعم من الصين والاتّحاد

السوفيتي، ومع بداية الثمانيات بدأت بإجراء التجارب العلمية لإنتاج اليورانيوم المصنّع، مما أثار قلق المجتمع الدولي وأدّى إلى أوّل أزمة نووية عام 1993 بعد انسحابها المؤقت من معاهدة عدم الانتشار النووي.[1]

4- التجارب النووية وتحدي المجتمع الدولي:

أثارت هذه التجارب تحوّلات استراتيجية إقليمية ودولية، خصوصاً في سياسات اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة. مما جعلها قوة نووية فعلية رغم العقوبات الدولية.[2]

جدول رقم (1) التجارب النووية والصاروخية الكورية الشمالية (2006-2022):

2006	أوّل تجربة نووية تحت الأرض
2009	تجربة نووية ثانية وصواريخ طويلة المدى
2013	تجربة نووية ثالثة
2016	تجربتان نوويتان وصواريخ متوسطة المدى
2017	تجربة قنبلة هيدروجينية + صواريخ عابرة للقارات
2022	اختبارات متكررة لصواريخ بالستية وفرط صوتية

المصدر: ياسمين إسماعيل صالح، ازمة الصواريخ البالستية لكوريا الشمالية وتداعياتها الإقليمية والدولية، جامعة بني سويف، 2023.

4- المسارات التفاوضيّة والفشل المتكرر:

منذ عام 2003، شاركت كوريا الشمالية في مفاوضات سداسية ضمّت الولايات المتّحدة، الصين، روسيا، اليابان، وكوريا الجنوبية. لكنّها انسحبت منها عام 2009. لاحقاً، شهدت العلاقات الكورية – الأمريكية محاولات دبلوماسية، أبرزها قمم سنغافورة (2018) وهانوي (2019)، لكنّها لم تسفر عن اتّفاق نزع سلاح حقيقي، نتيجة الخلاف حول تسلسل خطوات التفكيك ورفع العقوبات.[3]

ثانيا: الدوافع الاستراتيجية لتطوير البرنامج النووي الكوري:

بعد فقدانها أبرز حلفائها وهو الاتّحاد السّوفييتي، وتعمّق هذا الدافع لحماية نفسها بعد تصنيف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن كوريا الشمالية ضمن محور

1- إسماعيل خليل دياب، البرنامج النووي لكوريا الشمالية وانعكاساته على السياسة الخارجية اليابانية، مجلة دراسات دولية، العدد (91)، 2022، كلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالي، ص362.

2- ياسمين أحمد صالح، أزمة الصواريخ البالستية لكوريا الشمالية وتداعياتها الدولية والإقليمية. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، تشرين الأول 2023. ص 46.

3- زياد غطاس حجازين، العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة مقارنة (إيران- كوريا الشمالية)، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين آذار 2021. ص 129.

1- الدافع الأمني – الردع ضد التهديدات الخارجية:

بعد تصنيف الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن كوريا الشمالية ضمن محور الشر عام 2002، فضلاً عن وجود معاهدة أمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية. وقد تعزز هذا الشعور بعد غزو العراق 2003 حيث اعتبرت القيادة الكورية أنّ الدول التي لا تملك سلاحاً نووياً معرّضة للسقوط.[1]

2- مواجهة التحالفات الإقليمية المعادية:

ترى كوريا الشمالية نفسها محاصرة بتحالفات عسكرية قوية تقودها الولايات المتحدة، تشمل كوريا الجنوبية، اليابان، وقواعد أمريكية. ومن ثم فإنّ تطوير السلاح النووي يمثّل وسيلة لتوازن القوى مع هذه التحالفات وردعها من القيام بعمل عسكري مفاجئ.

3- الدافع المعنوي: تعد مسألة الحصول على مكانة دولية أو إقليمية واحدة من أهم الدوافع الخاصّة بحيازة الأسلحة النووية، فالسعي لحيازة تلك الأسلحة غالباً ما يرجع إلى رغبة الدولة في الاحتفاظ بمكانة دولية أو إقليمية تتمكّن من خلالها تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والعسكرية. وفي الوقت الذي تسعى فيه كوريا

الشمالية للتغلب على الصعوبات الاقتصادية في البلاد وتعزيز الوحدة الداخلية محلياً، فهي ترغب في تحقيق مكانة إقليمية. [2]

4- أداة تفاوضية للحصول على المساعدات:

في عدّة محطات تاريخية استخدمت كوريا الشمالية برنامجها النووي كورقة للمساومة، حيث وافقت على تجميده أو تفكيك جزء منه مقابل الحصول على مساعدات اقتصادية أو وقود أو تطبيع علاقات، هذا السلوك يظهر كيف أنّ البرنامج النووي ليس مجرد أداة عسكرية، بل أداة سياسية واقتصادية مرنة.

ثالثاً- الاستراتيجية النووية لكوريا الشمالية:

1- مفهوم الاستراتيجية النووية الكورية:

تعتمد الاستراتيجية النووية الكورية الشمالية على مبدأ الردع المتدرج، وتجمع بين الردع الدفاعي والتهديد بالتصعيد النووي، في حال تعرض النظام لأي تهديد وجودي، كما قامت كوريا الشمالية بتطوير كبير في أنظمة الصواريخ البالستية والتي يعتقد انها قادرة على حمل أسلحة نووية وعلى قطع مسافات كبيرة تغطي المسافة من كوريا الجنوبية الى اليابان حتى بعض مناطق الولايات المتحدة[3]

1- يونس مؤيد يونس، أثر القدرات النووية على التوازن الاستراتيجي في شرق آسيا: كوريا الشمالية أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل 2018، ص 114.

2- إسماعيل دياب خليل، البرنامج النووي لكوريا الشمالية وانعكاساته على السياسة الخارجية اليابانية، مجلة الدراسات الدولية، العدد 91 ،2022. كلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالا. ص 268.

3- محمد بوبش، العلاقات الامريكية – الكورية الشمالية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية المجلد (1) العدد (1) أيلول 2018، برلين ص252

2- التطور النوعي في العقيدة النووية:

أصدرت كوريا الشمالية في أيلول 2022 قانوناً جديداً حول السياسة النووية الوطنية، يفصل الظروف التي يمكن أنّ تستخدم فيها السّلاح النووي ومنها:

- الردع الاستباقي ضد تهديد مؤكّد.
- الرد الانتقامي ضد أي هجوم نووي أو تهديد مباشر للنظام.
- منع انهيار القيادة السياسية أو الهياكل العسكرية للدولة.

وهذا التحوّل يعكس تصعيداً استراتيجياً يهدف إلى تعزيز مصداقية التهديد النووي الكوري.[1]

3- الردع النووي كوسيلة للبقاء:

تعتمد الاستراتيجية النووية لكوريا الشمالية على الردع كوسيلة للبقاء السياسي، إذ ترى القيادة أنّ السّلاح النووي هو الضمانة الوحيدة ضد الغزو أو التدخّل الخارجي خاصّة بعد تجارب سقوط أنظمة؛ مثل العراق وليبيا. من هذا المنظور تمثّل العقيدة النووية الكورية جزءاً من استراتيجية البقاء تحت الحصار.[2]

4- الردع الإقليمي والدولي:

تتجاوز الاستراتيجية النووية لكوريا الشمالية الإطار المحلي، إذ تهدف إلى فرض معادلة ردع إقليمي مع كوريا الجنوبية واليابان، وفي الوقت نفسه ردع استراتيجي طويل المدى ضد الولايات المتحدة. وتقوم بيونغ يانغ بتطوير صواريخ بالستية عابرة للقارات قادرة على ضرب الأراضي الأمريكية وهو ما يعزز قدرتها على فرض نفسها كقوّة نووية واقعية.[3]

رابعاً – الانعكاسات الإقليمية والدولية للبرنامج النووي:

1- التأثير على الأمن الإقليمي في شرق آسيا:

بما أنّ كوريا الشمالية غير قادرة على مواجهة الولايات المتّحدة واليابان وكوريا الجنوبية اعتماداً على البعدين السياسي والاقتصادي، اضطرت للجوء إلى الخيار العسكري لخدمة البُعدين الذين تفتقر إليهما ودبلوماسيتها في المفاوضات والاستفادة من قدرات الحلفاء الاستراتيجيين؛ كالصين وروسيا الاتّحادية لمواجهة الدور الأمريكي في شرق آسيا.[4]

1- Pinkston, Daniel. North Korea.s Nuclear Strategy, International Crisis Group, 2022, p5.

2- أحمد عبد الحليم "الملف النووي الكوري الشمالي" مجلة السياسة الدولية، العدد 171، 2008 صـ144.

3- خالد حنفي، التطور في العقيدة الدفاعية اليابانية بعد 2017، مجلة السياسة الدولية، العدد 220، 2023.

4- يونس مؤيد يونس، مصدر سابق، ص124.

2- تعزيز التحالفات العسكرية الأمريكية في آسيا:

ساهم الخطر النووي الكوري في تعزيز الدور العسكري للولايات المتحدة في شرق آسيا، وتوسيع الأدوار العسكرية لليابان وكوريا الجنوبية؛ وتجلى ذلك بالسماح لكل من الدولتين بزيادة الانفاق العسكري بشكل محدود وإشراك الدولتين بالمناورات العسكرية الامريكية.[1]

3- تهديد نظام عدم الانتشار النووي:

يمثّل هذا البرنامج الكوري الشمالي سابقة خطيرة في انتهاك معاهدة عدم الانتشار (NPT) حيث انسحبت بيونغ يانغ رسمياً منها عام 2003، واستمرّت في تطوير

قدراتها النووية، هذا الأمر أضعف مصداقية النظام الدولي لعدم الانتشار وشجع بعض الدول على التفكير في امتلاك قدرات نووية خاصة بها.[2]

4- التأثير على مواقف الصين:

عملت السياسة الخارجية الأمريكية على تحجيم الدور الإقليمي للصين وضبطته على نحو يتماشى مع المصالح الأمريكية في المنطقة؛ وذلك عبر تعزيز تحالفها مع القوى الإقليمية الأخرى وفي مقدمتها اليابان؛ بهدف ضمان الاستقرار الإقليمي في شرق آسيا والحفاظ على الدور القيادي للولايات المتحدة.[3]

خامساً – التأثير المباشر على اليابان:

1- تصاعد التهديد الأمني المباشر لليابان: تعدّ اليابان من أكثر الدول المتأثّرة مباشرة بالبرنامج النووي الكوري الشمالي، خاصة بعد التجارب الصاروخية البالستية التي سقط بعضها قرب أو فوق أراضيها، مثل ما حدث في أغسطس 1998 وسبتمبر 2017؛ حيث شملت هذه التجارب الصاروخية إطلاق الصاروخ هواسونج-8 وذلك عبر منصة ذاتية الحركة، بالإضافة الى اجراء تجربة إطلاق الصاروخ البالستي العابر للقارات هواسونج-17 والذي سقط في بحر اليابان قرب جزيرة هوكايدو، وهذا يشكّل تهديداً مباشراً لكل من اليابان وكوريا الجنوبية.[4]

1- عامر هاشم عواد، الاستراتيجية العسكرية الامريكية اتجاه منطقة شرق آسيا 2021-2025 المجلة السياسية والدولية، العدد 52 تموز 2022، جامعة بغداد، صـ 50.

2- أشرف كمال، مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 198 – 2014 – صـ 117.

3- احمد جلال عبده، أثر الازمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرق آسيا: العلاقات الصينية – الأمريكية 2016-2022، دراسة حالة، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، صـ141 .

4- ياسمين أحمد صالح، ازمة الصواريخ الباليستية لكوريا الشمالية وتداعياتها الإقليمية والدولية، كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، تشرين الأول 2023 ص95.

2- تعزيز التحالف العسكري مع الولايات المتحدة: مرت عملية التحالف الأمني بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية بمراحل عدة:

أيلول 1951 توقيع معاهدة سان فرانسيسكو للسلام والتي أنهت حالة الحرب بين اليابان والولايات المتحدة

19 كانون الثاني 1960 تم تطوير التحالف الأمني بين البلدين بتوقيع معاهدة التعاون والامن المتبادل بينهما.

1976 تم تشكيل لجنة أمنية بين الطرفين لإدارة وتنسيق مختلف المواقف والأحداث في منطقة آسيا.

1996 صدر البيان المشترك للتعاون الأمني وتحديد آليات تتلاءم مع الأوضاع الدولية الجديدة في اليابان.

1997 وقع الطرفان على وثيقة مبدأ التعاون الدفاعي الجديد.

أيار 2004 أجاز البرلمان الياباني مشاريع القوانين المتعلقة بمبدأ التعاون الدفاعي الياباني – الأمريكي.

2005 وقّع البلدان اتّفاق استراتيجي يقضي برفع الحظر المفروض على نقل التكنولوجيا العسكرية إلى اليابان.

2013 اتّفاق طوكيو يقضي بإعادة تحديث التحالف الدولي بين البلدين جرّاء المخاوف الأمنية في شرق آسيا.[1]

3- زيادة الإنفاق العسكري وتوسيع التصنيع الدفاعي: أدّى الشعور المتزايد بالتهديد إلى رفع ميزانية الدفاع اليابانية إلى مستويات غير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث بلغت أكثر من 2% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2023. كما استثمرت طوكيو في تصنيع معدّات دفاع متقدّمة وتوسيع الصناعات الحربية الوطنية، بالتوازي مع تطوير القدرات الفضائية والصاروخية.

4- توترات مع الجوار الإقليمي: تسبّبت ردّة الفعل اليابانية على التّهديد النووي الكوري في إثارة قلق دول الجوار، خاصّة الصّين وكوريا الجنوبية، التي تعتبر أنّ إعادة التسلّح الياباني قد يعيد أجواء الحرب الباردة إلى المنطقة، وقت ازدادت هذه التوترات مع إعلان اليابان عام 2022 استراتيجيتها الدفاعية الجديدة، التي تسمح بشنّ ضربات مضادة عند الضرورة.[2]

1- إسماعيل دياب خليل، البرنامج النووي لكوريا الشمالية وانعكاساته على السياسة الخارجية اليابانية، مجلة دراسات دولية، العدد (91)، 2022، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالا، ص373.

2- Mochizuki, Mike M. Japan.s Changing Military Strategy, George Washington University, Asia Policy Paper, 2022, P11 .

المبحث الثالث: الأمن الإقليمي الياباني في ظل التهديد النووي الكوري:

شكّل تصاعد التهديد النووي الكوري الشمالي عامل ضغط كبير على البيئة الأمنية في شرق آسيا، ودفع اليابان إلى إعادة تقييم وضعها الدفاعي والإقليمي، فقد ظلّت اليابان لعدّة عقود تراهن على تحالفها الأمني مع الولايات المتحدة، ورفضت السّعي إلى امتلاك قدرات هجومية، لكنّها اليوم تجد نفسها في موقع يفرض عليها التكيّف مع معطيات أمنية جديدة ومعقّدة. يعالج هذا المبحث تأثير التهديد الكوري على الأمن الياباني ويحلّل الاستجابات اليابانية في إطار التوازنات الإقليمية والدستورية.

أولاً: موقع اليابان في النظام الأمني الإقليمي:

تحتلّ اليابان موقعاً محورياً في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في شرق آسيا، حيث تُعدّ بمثابة "قاعدة متقدمة" لنشر القوة الأمريكية في المحيط الهادئ. ومنذ توقيع معاهدة الأمن المشترك مع الولايات المتحدة عام 1960، تحوّلت اليابان إلى دعامة أساسية في سياسة الاحتواء الأمريكي للصين وكوريا الشمالية.[1]

1-الحضور الاستراتيجي من خلال التحالفات:

تمتلك اليابان ثاني أكبر شبكة تحالفات أمنية في آسيا بعد الولايات المتحدة، حيث شاركت بفعالية في تأسيس أطر إقليمية، مثل منتدى "شانغريلا الأمني"، وحوار الأمن الرباعي (QUAD)، إلى جانب الولايات المتحدة والهند وأستراليا. وتوظّف طوكيو هذه الشبكات لتوسيع نفوذها الإقليمي والحد من تمدّد الصين في بحر الصين.

2- الموقع الجغرافي والحساسية الجيوسياسية:

تمثّل اليابان حلقة وصل بحرية حيوية بين المحيط الهادئ وبحر الصّين الشرقي، وتقع ضمن سلسلة الجزر الأولى التي تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على السيطرة الجيوستراتيجية فيها. هذا الموقع يجعل منها قلب شبكة الدفاع الأمريكية في آسيا، ويضعها على تماس مباشر مع بؤر التوتر، مثل مضيق تايوان وشبه الجزيرة الكورية.

لذلك تمثّل الأهمية الاستراتيجية لليابان نقطة ارتكاز في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فالسياسة الأمريكية تحاول تحجيم قوّة الصين ودورها في المنطقة عبر تعاونها مع اليابان.[2]

1- جمال فكري، التنافس الأمريكي الصيني في شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 205، 2016، ص81.

2- ريم فيصل جرجيس، التحول في التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال الصين في القرن 21 ، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2023 ، صـ 120.

3- القيود الدستورية والتوازن الإقليمي:

رغم موقعها الأمني البارز، لا تزال اليابان مُقيدة بدستورها السلمي (المادة 9) ، الذي يمنعها رسمياً من امتلاك قوات هجومية أو خوض حروب هجومية. ورغم التحولات في تفسير هذه المادة، إلّا أنّ هذه القيود تجعل اليابان لاعباً دفاعياً يوازن بين الحضور الأمني والاسترضاء الدبلوماسي، خصوصاً مع الصين وكوريا الجنوبية.

تتأثر مكانة اليابان الأمنية بتغيرات كبرى في الإقليم، أبرزها:

- تزايد التهديدات الكورية الشمالية.
- تصاعد النزعة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي.
- عدم استقرار التحالفات الإقليمية التقليدية.

وقد دفعت هذه العوامل طوكيو إلى تطوير استراتيجية أمن قومي جديدة عام 2022 تعتمد على الردع المسبق وتعزيز التحالفات.[1]

ثانياً: القدرات الدفاعية اليابانية الحالية:

بنية القوات المسلحة اليابانية: رغم القيود التي يفرضها الدستور الياباني (المادة 9) *، تمتلك اليابان قوات مسلحة تُعرف باسم "قوات الدفاع الذاتي" (JSDF)، وهي تُقسم الى:

- القوات البرية (150,000 جندي).
- القوات البحرية (حوالي 50,000 فرد، وتعد من أقوى الأساطيل الآسيوية).
- القوات الجوية (تضم مقاتلات متطوّرة من طراز F-15 وF-35).
- ورغم الطابع الدفاعي الرسمي، إلّا أنّ هذه القوات أصبحت فعلياً قوة دفاع متقدمة وقادرة على تنفيذ مهام خارجية ضمن تحالفات استراتيجية.[2]

الجدول التالي يوضح القدرات العسكرية لكل من اليابان وكوريا الشمالية والمقارنة بين كافة أنواع الأسلحة

1- Ministry of Defense, Japan. National Defense Strategy 2022, p.6.

2- احمد عبد الحليم، التوجهات العسكرية اليابانية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 102 – 2015، صـ 58.

* المادة (9) يتخلى الشعب الياباني إلى الأبد عن الحرب ك حق سيادي للأمة وعن التهديد أو استخدام القوة كوسيلة لحل النزاعات الدولية... لن تحتفظ بقوات برية أو بحرية أو جوية وكذلك لا تعترف الدولة بحق شن الحرب.

الشكل رقم (2):

مقارنة القدرات العسكرية بين اليابان وكوريا الشمالية:

المجال	اليابان	كوريا الشمالية
عدد القوات النظامية	حوالي 247,000 جندي (قوات الدفاع الذاتي)	أكثر من 1,200,000 جندي
القوات الاحتياطية	حوالي 56,000 جندي احتياط	حوالي 600,000 جندي احتياط
الميزانية الدفاعية السنوية	52 مليار دولار (2023)	4-6 مليارات دولار (تقديرياً)
القدرة النووية	لا تمتلك – تعتمد على المظلة النووية الامريكية	تمتلك من 40 الى 50 رأساً نووياً حسب التقديرات

القوة الصاروخية	تطوير صواريخ بعيدة المدى (Type-12, Tomahawk)	تمتلك صواريخ، قصيرة، متوسطة وبعيدة المدى (Hwasong)
القوات الجوية	330 طائرة (F-35, F-15, F-2)	500 طائرة قديمة، مثل: (MiG-21 و MiG-29)
القوات البحرية	50 سفينة + مدمرات وحاملات مقاتلات	60 سفينة (غواصات وسفن صواريخ تقليدية)
التكنولوجيا العسكرية	عالية التطور، مدعومة بتحالفات وصناعة متقدمة	محدودة، تعتمد على تقليد الأنظمة وتطويرات داخلية بسيطة
القوة السيبرانية	وحدات متقدمة للدفاع الإلكتروني	قدرات هجومية نشطة، مسؤولة عن هجمات إلكترونية عالمية
التحالفات العسكرية	تحالف مع الولايات المتحدة + QUAD + شراكات أوروبية	شبه معزولة، علاقات أمنية محدودة (مع الصين / روسيا) نسبياً

المصدر: وزارة الدفاع اليابانية، Defense of Japan 2023, (https://www.mod.go.jp/en)

ومن خلال تحليل هذه المقارنة نجد:

اليابان:

- تعتمد على جيش محترف متقدم تقنياً، مدعوم بأحدث نظم التّسليح الغربية.
- تمتلك دفاعاً صاروخياً متقدماً عبر أنظمة مثل Aegis و PAC-3.
- تفتقر للسلاح النووي لكنّها تحتمي بالمظلة النووية الأمريكية.
- تحالفات (مع الولايات المتحدة و QUAD) تزيد من قدراتها الردعية.

كوريا الشمالية:

- تعتمد على الكمّ والردع النووي أكثر من الكفاءة التكنولوجية.
- تمتلك ترسانة صاروخية ضخمة، لكن دقّة الضرب محدودة.
- جيشها الأكبر في العدد يعاني من تقادم المعدات واللوجستيات.
- استراتيجيتها تعتمد على الردع بالمفاجأة النووية والصاروخية.

التكامل مع التحالفات الدفاعية: تُعدّ القدرات الدفاعية اليابانية جزءاً من منظومة إقليمية متكاملة، تشمل:

- التنسيق مع القوات الأمريكية المنتشرة في اليابان (مثل قاعدة يوكوسوكا البحرية).
- المشاركة في تدريبات بحرية وجوية مشتركة مع الولايات المتحدة، وأستراليا، والهند.
- الانخراط المتزايد في مبادرات مثل التحالف الأمني الرباعي (QUAD).[1]

رغم الطابع السلمي الرسمي لدستورها، طوّرت اليابان قدرات دفاعية متقدمة ومتعددة الجوانب، جعلت منها قوة عسكرية إقليمية قادرة على الردع والحماية الذاتية، ضمن شبكة تحالفات متقدمة تعزّز موقعها في النظام الأمني الآسيوي والدولي.

ثالثاً: مظاهر التهديد الكوري وتأثيره على الأمن الياباني:

1- التهديد الصاروخي الباليستي المباشر:

يشكّل برنامج كوريا الشمالية الصاروخي التهديد الأكثر إلحاحاً لليابان، حيث أجرت بيونغ يانغ العديد من التجارب التي حلّقت فوق الأراضي اليابانية، أبرزها في أغسطس 1998 وسبتمبر 2017. هذه التجارب أدّت إلى تفعيل أنظمة الإنذار المبكّر في اليابان، وتعبئة الدفاعات الجوية مما أكّد على قابلية اليابان للتعرض لضربات فورية.

1- Snyder, Scott. The U.S.-Japan Security Alliance, Council on Foreign Relations, 2020, p.13.

2- التهديد النووي الاستراتيجي:

تفاقم التهديد بعد أن أعلنت كوريا الشمالية نفسها قوة نووية عام 2006، وواصلت تجاربها النووية حتى 2017، هذا التطوّر فرض على اليابان احتمال أن تكون هدفاً لصاروخ نووي في حالة اندلاع صراع، ما أدّى مراجعة الاستراتيجية الأمنية اليابانية ومطالبة واشنطن بتأكيد مظلتها النووية.[1]

3- تسريع سباق التسلح الإقليمي

أسهمت سياسات كوريا الشمالية في تغذية سباق تسلح إقليمي، حيث رأت اليابان ضرورة مجاراة التطوّر العسكري المحيط بها، ما دفعها إلى تعزيز قدراتها الدفاعية وتبني استراتيجية الضربة الوقائية المحدودة، ما يعني كسر أحد التابوهات السياسية اليابانية.[2]

رابعاً- دور التحالفات الإقليمية والدولية:

1- التحالف مع الولايات المتحدة:

اتّفاقية الدفاع المشترك لا تزال الركيزة الأساسية 1960. توسيع التدريبات العسكرية المشتركة، بما في ذلك المحاكاة النووية. فضلاً عن وجود نحو 50 ألف جندي أمريكي على أراضيها، و14 قاعدة بحرية وجوية رئيسية، مما يُعد أقوى التزامات أمنية أمريكية في آسيا.[3]

1- التقارب مع كوريا الجنوبية:رغم التوترات التاريخية، إلّا أنّ التهديد الكوري الشمالي أجبر طوكيو وسيؤول على تعزيز التنسيق الاستخباراتي والعسكري، خاصّة بعد اتّفاقية تبادل المعلومات الأمنية (GSOMIA).

2- التعاون مع شركاء دوليين:ويضم الرباعية لعام (2004) وهي الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا. وهذه الدول تطلّ على المحيطين الهادئ والهندي، وتوحدها هواجسها من النووي الكوري والصعود الصيني الذي يحاول فرض هيمنة على الفضاء الجيوسياسي للمنطقة.[4]

1- Fitzpatrick, Mark, Asia.s Latent Nuclear Powers, IISS, 2016, P45 .

2- أشرف كمال، مخاطر الانتشار النووي في شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 198، 2014، صـ 119.

3- محمد عبد السلام، العلاقات اليابانية-الامريكية: التحول الاستراتيجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، 2019، ص71.

4- أحمد جلال عبده، أثر الازمة التايوانية عتى التوازن الاستراتيجي في شرق اسيا، العلاقات الصينية – الامريكية 2016-2022، دراسة حالة، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، ص144.

المبحث الرابع: سياسات التسلّح اليابانية – من الردع الدفاعي إلى المراجعة الاستراتيجية:

لم تعد اليابان في ظل التهديدات المتصاعدة في كوريا الشمالية تكتفي بنهجها الدفاعي التقليدي الذي اعتمدت عليه منذ الحرب العالمية الثانية؛ لقد بدأت طوكيو مرحلة جديدة من المراجعة الاستراتيجية لسياساتها الأمنية، تتضمّن تحولات نوعية في القدرات العسكرية والعقيدة الدفاعية والتحالفات الدولية.

يعرض هذا المبحث أبرز ملامح التغيير في سياسة التسلّح اليابانية، ويحلّل دوافها وسياقاتها وتأثير التهديد النووي الكوري على اتّجاهاتها المستقبلية.

أولاً– الخلفية الدستورية والسياسات الدفاعية اليابانية:

1– المادة التاسعة من الدستور الياباني (الدستور السلمي):

تشكّل المادة التاسعة من دستور اليابان لعام 1947 الأساس الدستوري للسياسة الدفاعية اليابانية؛ حيث تنصّ على نبذ الحرب كحقّ سياسي للدولة، ورفض استخدام القوّة أو التهديد بها لحلّ النزاعات الدولية، وقد فسرت هذه المادة على أنّها تحظر امتلاك قوات هجومية أو المشاركة في الحروب خارج الحدود.

2– نشأة "قوات الدفاع الذاتي" كصيغة دستورية وسطية:[1]

في عام 1954 أنشأت اليابان ما يسمى بقوات الدفاع الذاتي (JSDF) باعتبارها قوة دفاعية غير هجومية، لا تتعارض رسمياً مع المادة التاسعة. وقد تمت هذه الخطوة بضغط من الولايات المتحدة في ظلّ الحرب الباردة، وجاءت ضمن موازنة دقيقة بين الالتزام الدستوري ومتطلّبات الأمن القومي.

3– تفسير مرن للدستور بدلاً من تعديلاته:

واجه الساسة اليابانيون معضلة في تقييد القدرات الدفاعية بموجب الدستور، فتبنوا خيار "إعادة التفسير الدستوري" عوضاً عن التعديل المباشر. أبرز مثال على ذلك هو تفسير عام 2014 الذي أقرّ الحقّ في الدفاع الجماعي، مما أتاح لليابان المشاركة في عمليات عسكرية خارجية إلى جانب الحلفاء.

4– القيود القانونية على استخدام القوة:

رغم التحوّلات لا تزال السياسة الدفاعية اليابانية مقيّدة قانونياً بعدّة ضوابط منها:

- حظر امتلاك أسلحة هجومية كالصواريخ البالستية بعيدة المدى.
- التزام سلمي بالأسلحة غير النووية وفق المبادئ الثلاثة اللانووية (عدم تصنيع، عدم امتلاك، عدم إدخال).
- ضرورة موافقة البرلمان على أي عملية عسكرية خارجية.[2]

1- احمد عبد الحليم، السياسة الأمنية اليابانية: جدلية السلام والقوة، مجلة السياسة الدولية، العدد 200 عام 2015، صـ 67.

2- Ministry Of Defense, Japan. Defense Of Japan 2023, P 15.

ثانياً: تحوّلات رئيسية في استراتيجية التسلّح اليابانية:

1- من التسلّح الدفاعي المحدود إلى التسلح متعدد الوظائف:

لسنوات طويلة اتّبعت اليابان سياسة تسلّح تقوم على الحدّ الأدنى من القدرات الدفاعية، ضمن مبدأ "الدفاع البحت" (Exclusive Defence-Oriented Policy)، بما لا يثير مخاوف دول الجوار. لكن ابتداء من عام 2010، شهدت الاستراتيجية اليابانية تحولاً واضحاً نحو توسيع وظائف التسليح لتشمل الرّدع والضربات الاستباقية والردّ المضاد.

2- تطوير قدرات الضّربة المضادة:

في ديسمبر 2022، تبنّت اليابان استراتيجية أمن قومي جديدة تسمح باستخدام صواريخ بعيدة المدى لضرب قواعد العدو في حال تهديد مباشر، وهو ما يعدّ نقلة نوعية في طبيعة التسلّح الياباني، وتشمل هذه القدرات: شراء صواريخ كروز من طراز Tomahawk. تطوير صواريخ محلية بعيدة المدى (Type12).[1]

3- تعزيز القدرات البحرية والجوية:

شهدت القوّات البحرية والجوية اليابانية تحديثاً كبيراً يشمل:

تحويل حاملات المروحيات من طراز IZUMO إلى منصات حاملة لمقاتلات F-35B.

تحديث أسطول الغواصات بنماذج Soryo و Taigei الأكثر تطوراً.

اقتناء أكثر من 140 مقاتلة F-35، ما يجعل اليابان ثالث أكبر مشغّل لهذه الطائرات عالمياً.

وبالتالي أصبحت اليابان تمتلك قوة بحرية ودفاعية حديثة جداً في آسيا. وتقول أن تحديث قدراتها الدفاعية يأتي في سياق الدفاع عن الأمن القومي الياباني وصدّ الهجمات النووية المحتملة من كوريا الشمالية وليس لأغراض عدوانية أو توسعية.[2]

4- التسلّح الإلكتروني والفضائي والسيبراني: [3]

تبنّت اليابان مفاهيم تسليح جديدة تتوافق مع طبيعة التهديدات الحديثة، وتشمل:

- تأسيس وحدة الدفاع السيبراني لحماية البنية التحتية من الهجمات الإلكترونية.
- إطلاق أقمار صناعية لأغراض التجسّس والمراقبة المبكرة.
- تطوير قدرات الدفاع في الفضاء والمجال الكهرومغناطيسي.

1- Ministry of Defence, Japan. National Defence Strategy 2022, p.7.

2- إسماعيل دياب خليل، البرنامج النووي لكوريا الشمالية وانعكاساته على السياسة الخارجية اليابانية، مجلة دراسات دولية، العدد (91) 2022، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ص377.

3- أشرف كمال، "الأمن السبراني في الاستراتيجية اليابانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، 2020، ص83.

ثالثا: العلاقة بين التهديد النووي الكوري والتوسع في التسلح الياباني:

1. أثر تجارب كوريا الشمالية على سياسات التسلّح اليابانية: أدّت كل تجربة نووية أو إطلاق صاروخي كوري شمالي إلى ردّ فعل عسكري ياباني تصاعدي، شمل:

- شراء أنظمة دفاعية متقدمة مثل Patriot Pac-3 وِAegis Ashore.
- تعديل العقيدة الدفاعية لتشمل " قدرات ضربة مضادة" (2022)
- تعزيز التخزين الاستراتيجي للذخائر والصواريخ بعيدة المدى.[1]

2. البرنامج النووي الكوري ودوره في إعادة تفسير المادة التاسعة:تستخدم التهديدات الكورية كـ "مبرر أمني وسياسي" داخلي لإعادة تفسير المادة 9 من الدستور الياباني، بحيث يسمح بالمشاركة في العمليات العسكرية الدفاعية المشتركة، وتوسيع المهام الموكلة لقوات الدفاع الذاتي. وقد برز هذا التوجه بشكل واضح في سياسة "شينزو آبي". التحالفات الدفاعية كاستجابة استراتيجية للتصعيد النووي، في مواجهة التهديد الكوري، والشكل التالي يوضح القدرات النووية للدول النووية .

الشكل (3)

القوى النووية العالمية كانون الثاني 2023.

مخزون الرؤوس الحربية			
البلد	المنشور[2]	الإجمالي	إجمالي المخزون[3]
الولايات المتحدة	1770	3708	5244
روسيا	1674	4489	5889
فرنسا	280	290	290
المملكة المتحدة	120	225	225
الصين	–	410	410
باكستان	–	170	170
الهند	–	164	164
إسرائيل	–	90	90

كوريا الشمالية	–	40	40
الإجمالي	**3844**	**9586**	**12522**

المصدر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2023، معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

1- خالد حنفي، التطور في العقيدة الدفاعية اليابانية بعد 2017، مجلة السياسة الدولية، العدد 220، 2023، ص110.

عززت اليابان تحالفاتها مع:

- الولايات المتحدة (المظلة النووية – الدفاع الصاروخي المشترك).
- كوريا الجنوبية (التنسيق الاستخباراتي والرد الفوري).
- شركاء في QUAD كالهند وأستراليا لردع بيونغ يانغ إقليمياً.[1]

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ أنّ الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن هي التي تمتلك أكبر ترسانة نووية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي يمكن أن تمثّل مظلّة نووية لحلفائها ومنها اليابان.

رابعاً: طبيعة الرد الياباني الجديد:

1- الانتقال من الردع السّلبي إلى الدرع النشط والمرن: تميّزت السياسة الدفاعية اليابانية لعقود بما يسمى "الردع السلبي" أو "الردع القائم على التهديد بالعقاب الأمريكي"، أي الاعتماد الكلّي على المظلّة النووية الأمريكية مقابل التزام داخلي بالامتناع عن بناء قدرات هجومية. غير أنّ التحولات الأمنية بعد 2017 دفعت اليابان إلى تبنّي ردع نشط ومرن يعتمد على القدرات الذاتية بالتوازي مع الدعم الأمريكي.

2-الردع عبر "الضربة المضادة": يعدّ تبني اليابان لاستراتيجية الضربة المضادة في وثائق الأمن القومي لعام 2022 تحولاً نوعياً، حيث أصبح الردع لا يعتمد فقط على الدفاع السلبي، بل يشمل التهديد المباشر باستخدام القوة، في حال وجود تهديد وشيك، مّما يعزّز مصداقية الردع.

3-الجمع بين الردع النووي الأمريكي والردع التقليدي الياباني: يتكوّن الردع الياباني الجديد من نظام مزدوج:

- ردع نووي عبر التحالف الأمريكي (التهديد باستخدام الأسلحة النووية لحماية اليابان).
- ردع تقليدي ياباني ذاتي؛ يشمل صواريخ بعيدة المدى، دفاع جوي متطوّر، وقوّات تدخل سريع. هذا الدمج بين الردعين يعزّز من مرونة الاستجابة العسكرية ويقلّل الاعتماد المطلق على واشنطن.[2]

4-تعزيز الردع السيبراني والفضائي: أدخلت اليابان في استراتيجيتها الدفاعية مفاهيم الردع السيبراني والفضائي، عبر:

- إنشاء قيادة للفضاء العسكري لمراقبة الأقمار الصناعية المعادية.
- توسيع وحدات الحرب الإلكترونية والدفاع السيبراني.

وهو ما يعكس ردعاً استباقياً غير تقليدي يشمل المجالات غير العسكرية الكلاسيكية.[3]

1- عبد العزيز الهلابي، التحالفات الأمنية اليابانية في ظل التهديدات الكورية، مركز الدراسات الآسيوية، 2022، ص121.

2- أنور سليمان، الردع النووي في السياسات الدفاعية الآسيوية، جامعة نايف، 2013، ص233.

3- أشرف كمال، الحرب السيبرانية في الاستراتيجية اليابانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 218 ،2020، ص85.

خامساً: التحدّيات والمعوقات أمام تطوّر سياسة التسلّح اليابانية:

1-القيود الدستورية والقانونية: رغم التطورات في استراتيجية التسلّح، لا تزال المادة التاسعة من الدستور الياباني تمثّل قيداً جوهرياً على استخدام القوّة وتطوير الأسلحة الهجومية.

وحتى مع إعادة التفسير عام 2014، لم يبلغ الحظر الدستوري، ما يصعب على اليابان تبنّي عقيدة عسكرية هجومية كاملة.[1]

2–المعارضة المجتمعية والثقافية: يشكّل الرأي العام الياباني، المتأثر بشدة بخبرات الحرب العالمية الثانية، أحد أبرز المعوقات أمام التوسّع في التسلّح. فثقافة "السلام الدائم" المتجذّرة في الوعي الياباني لا تزال تمانع في تمويل أو دعم مشاريع التسلّح الهجومي، مّما يضغط على صانع القرار.

3–التحدّيات الاقتصادية والمالية: إنّ كلفة تطوير منظومات عسكرية متقدّمة – كالمقاتلات من الجيل السادس، وصواريخ بعيدة المدى، والأنظمة السيبرانية – تشكّل عبئاً مالياً كبيراً، خاصّة في ظلّ ارتفاع مديونية الدولة وانخفاض النمو الاقتصادي. كما يثير رفع ميزانية الدفاع إلى 2% من الناتج المحلي جدلاً سياسياً داخلياً .[2]

4–الاعتماد الأمني على الولايات المتحدة: رغم محاولات تطوير قدرات ذاتية، لا تزال اليابان معتمدة بشكل كبير على الولايات المتحدة في مجال الردع النووي والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، ما يقيد استقلالية القرار الدفاعي الياباني، ويثير تساؤلات حول قدرة طوكيو على التحرّك المنفرد في حالات الطوارئ.

1- أحمد عبد الحليم، القيود الدستورية على التسلح الياباني، مجلة السياسة الدولية، العدد 202، 2015، ص71.

2–Japan Ministry of Defense. Defense of Japan 2023, p.27.

الخاتمة:

حاول الباحث الإجابة عن أسئلة البحث، فمن خلال تتبّع تطوّر البرنامج النووي الكوري وتحليل المفاهيم النظرية للردع، تبيّن أنّ كوريا الشمالية تسعى لتكريس نفسها كقوة نووية قادرة على فرض إرادتها الإقليمية عبر سياسة الردع غير المتكافئ، وأنّ التهديد النووي الكوري الشمالي شكّل تحدياً جوهرياً للأمن الإقليمي في شرق آسيا، وخصوصاً لليابان. هذا الواقع فرض على اليابان الخروج التدريجي من إطارها الدفاعي التقليدي، والبدء بمراجعة جادة لعقيدتها الأمنية. لقد قاد هذا التهديد إلى إعادة تشكيل سياسات التسلّح اليابانية، من خلال توسيع القدرات الصّاروخية، وتحديث القوة البحرية والجوية، والتوجّه نحو بناء بنية دفاعية متعدّدة المستويات، تجمع بين الدفاع الصّاروخي، والردع السيبراني، والتعاون الاستخباراتي. كما انعكس التّهديد في النقاش السياسي الداخلي حول المادة التاسعة من الدستور، ما يدلّ على تحولٍ استراتيجيّ في التصوّر الياباني للأمن القومي

أمّا فيما يتعلّق بفرضية البحث التي تقول إنّ التهديد النووي الكوري أدّى الى تحولات جوهرية في سياسة التسلّح اليابانية، انتهى الباحث الى صحة هذه الفرضية، فقد تبيّن من خلال البحث أن التهديد النووي الكوري دفع اليابان إلى الانتقال من الدفاع التقليدي إلى بناء قدرات ردع نشطة متعدّدة المستويات.

الاستنتاجات: توصّل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات تتمثّل بما يلي:

1- يمثّل البرنامج النووي الكوري الشمالي تهديداً فعلياً ومباشراً للأمن الياباني، يتجاوز مجرد التلويح بالقوة إلى اختبارات ميدانية فعلية تستهدف البيئة الإقليمية.

2- دفع التهديد الكوري الشمالي اليابان إلى التحوّل من سياسة "الدفاع المطلق" إلى استراتيجية "الردع النشط"، دون أن تتخلّى رسمياً عن دستورها السلمي.

3- التحوّلات في السّياسات الدفاعية اليابانية لم تكن فقط نتيجة التهديد الكوري، بل أيضاً جزء من تغييرات داخلية في النخبة السياسية والرأي العام الياباني.

4- لا تزال اليابان متمسّكة بموقفها الرافض لامتلاك سلاح نووي، لكنّها تعتمد على المظلّة النووية الأمريكية وتسعى لبناء قدرات ردع غير نووي فعّالة.

4- يتّجه الأمن الإقليمي في آسيا نحو مزيد من التعقيد، مما يُحتّم على اليابان تعزيز تحالفاتها وبناء قدرات دفاعية مرنة وشاملة.

المراجع العربية:

1- بوبش، محمد: العلاقات الامريكية – الكورية الشمالية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية المجلد (1) العدد (1) أيلول 2018، المركز الديمقراطي العربي برلين.

2- جرجيس، ريم فيصل: التحول في التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال الصين في القرن 21، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2023.

3- حجازين، زياد غطاس: العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة مقارنة (إيران–كوريا الشمالية)، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين آذار 2021..

4- حنفي، خالد: التطور في العقيدة الدفاعية اليابانية بعد 2017، مجلة السياسة الدولية، العدد 220، 2023.

5- خالد، وليد: السلاح النووي في السياسة الدولية، دار الفكر العربي، 2016.

6- خليل، إسماعيل دياب: البرنامج النووي لكوريا الشمالية وانعكاساته على السياسة الخارجية اليابانية، مجلة الدراسات الدولية، العدد 91 ،2022. كلية القانون والعلوم السياسية جامعة ديالا.

7- سليمان، أنور: استراتيجيات الردع في الأمن القومي، جامعة نايف، 2013.

8- صالح، ياسمين أحمد: أزمة الصواريخ البالستية لكوريا الشمالية وتداعياتها الدولية والإقليمية. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، تشرين الأول 2023.

9- صالح، ياسمين أحمد: أزمة الصواريخ الباليستية لكوريا الشمالية وتداعياتها الإقليمية والدولية، كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، تشرين الأول 2023.

10- طويل، نسيمة: المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق آسيا، دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017

11- عبد الحليم، أحمد: "الملف النووي الكوري الشمالي" مجلة السياسة الدولية، العدد 171، 2008.

12- عبد الحليم، احمد: التوجهات العسكرية اليابانية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 202 – 2015.

13- عبد الحليم، أحمد: السياسة الأمنية اليابانية: جدلية السلام والقوة، مجلة السياسة الدولية، العدد 200 عام 2015.

14- عبد الحليم، أحمد: القيود الدستورية على التسلح الياباني، مجلة السياسة الدولية، العدد 202، 2015.

15- عبد السلام، محمد: التوجهات العسكرية اليابانية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (202)، 2015.

16- عبد السلام، محمد: " تحولات الصناعات العسكرية في اليابان"، مجلة السياسة الدولية، العدد219، 2021.

17- عبد السلام، محمد: العلاقات اليابانية–الامريكية: التحول الاستراتيجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 215، 2019.

18- عبد السلام، محمد: البرنامج النووي الكوري الشمالي وأثره على الأمن الآسيوي، مجلة السياسة الدولية، العدد 204، 2016.

19- عبده، أحمد جلال: أثر الازمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرق آسيا: العلاقات الصينية – الأمريكية 2016–2022، دراسة حالة، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس

20- عواد، عامر هاشم: الاستراتيجية العسكرية الامريكية اتجاه منطقة شرق آسيا 2021–2025 المجلة السياسية والدولية، العدد 52 تموز 2022، جامعة بغداد.

21- فكري، جمال: التنافس الأمريكي الصيني في شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 205، 2016.

22- كمال، أشرف: "الأمن السبراني في الاستراتيجية اليابانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، 2020.

23- ماضي، عبد الفتاح: نظريات العلاقات الدولية: دراسة نقدية، دار الفكر الجامعي، 2015.

24- محمد كمال، أشرف: مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (198)،.2014.

25- الهلابي، عبد العزيز: التحالفات الأمنية اليابانية في ظل التهديدات الكورية، مركز الدراسات الآسيوية، 2022.

26- يونس مؤيد، يونس: أثر القدرات النووية على التوازن الاستراتيجي في شرق آسيا: كوريا الشمالية أنموذجا. كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل 2018.

المراجع الأجنبية:

1- Christopher W. Hughes, Japan's Remilitarisation, Routiedge, 2009,

2- Fitzpatrick, Mark, Asia.s Latent Nuclear Powers, IISS, 2016.

3- Hornung, Jeffrey W. The Future of Japan.s Defense Policy, Rand Corporation, 2020.

4- Hornung, Jeffrey W. The U.S.-Japan Alliance and Deterring Gray Zone Coercion, RAND Corporation, 2020.

5- Japan Ministry of Defense. Defense of Japan 2023.

6- Ministry Of Defense, Japan. Defense Of Japan 2023.

7- Ministry of Defence, Japan. National Defence Strategy 2022.

8- Mochizuki, Mike M. Japan.s Changing Military Strategy, George Washington University, Asia Policy Paper, 2022.

9- Oberdorfer, Don and Carlin, Robert. The Two Koreas: A Contemporary History, Basic Books, 2014.

10- Pinkston, Daniel. North Korea.s Nuclear Strategy, International Crisis Group, 2022.

11- Snyder, Scott.South Korea at the Crossroads: Autonomy and Alliance in an Era of Rival Powers, Columbia University Press, 2018.

12- Snyder, Scott. The U.S.-Japan Security Alliance, Council on Foreign Relations, 2020.

13- Toby Dalton & Ain Han, Electing to Go Nuclear: South Korea's Nuclear Hedging, Carnegie Endowment for International Peace, 2021.